مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: صعوبات التمويل الصغير وأثره على الفئة المستهدفة دراسة ميدانية على المستفيدين من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير في سورية
اسم الكاتب: د. هيثم أحمد عيسى، غفار أحمد سليمان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5194
تاريخ الاسترداد: 2026/05/15 04:47 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (40) العدد (5) 2018
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (40) No. (5) 2018

صعوبات التمويل الصغير وأثره على الفئة المستهدفة

دراسة ميدانية على المستفيدين من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير في سورية

الدكتور هيثم أحمد عيسى*
غفار أحمد سليمان**

(تاريخ الإيداع 2 / 7 / 2018. قُبِل للنشر في 31 / 10 / 2018)

□ ملخّص □

هدفت البحث إلى تحديد صعوبات التمويل الصغير التي يواجهها المستفيدين من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير، وأثره على الفئة المستهدفة فيما يتعلق بتحسين ظروف المعيشة، وتشجيع المبادرات الفردية وزيادة فرص العمل، اعتمد البحث على المنهج الوصفي، وتمّ اختيار عينة عشوائية شملت (200) مستفيد من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير، تمّ توزيع الاستبانة أداة الدراسة عليهم، وتمّ استرجاع (187) استبانة، واستبعد الباحث (9) استبانات لعدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي، وبذلك يكون عدد الاستبيانات المتبقية والصالحة للتحليل (178) استبانة، وبنسبة استجابة بلغت (89%). توصل البحث إلى عدد من النتائج أهمها: إنّ المستفيدين من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير يواجهون صعوبات تمويلية عند البدء بالمشروع، حيث أنّ فوائد القروض مرتفعة جداً، كما أنّ نسبة القرض تعتبر متدنية مقارنة بحجم القرض المطلوب، بالإضافة إلى مشكلات مستمرة في تسديد الأقساط المستحقة في مواعيدها، والإجراءات الروتينية والإدارية عند تقديم طلب القرض، والفترة الزمنية الطويلة للحصول على الموافقة لطلب القرض، وعدم كفاية فترات السداد، والتشدد في طلب الضمانات. كما أظهرت النتائج أنّ التمويل الممنوح من المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير لم يؤدي الدور المطلوب في تحسين مستوى المعيشة، وتشجيع المبادرات الفردية، وزيادة فرص العمل.

كلمات مفتاحية: التمويل الصغير، المشروعات الصغيرة، المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير في سورية.

* أستاذ مساعد، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، دمشق، سورية.
** طالب دراسات عليا (ماجستير)، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، دمشق، سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (40) العدد (5) 2018
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (40) No. (5) 2018

Microfinance Difficulties and Their Impact on the Target Group Field Study on the Beneficiaries of the Funding of the National Microfinance Institution in Syria

Dr. Haitham Ahmad Issa [*]
Ghafar Ahmad Souliman [**]

(Received 2 / 7 / 2018. Accepted 31 / 10 / 2018)

□ ABSTRACT □

The research aimed to identify the microfinance difficulties faced by the beneficiaries of the financing of the National Microfinance Institution and its impact on the target group in terms of improving living conditions, encouraging individual initiatives and increasing employment opportunities. The research was based on the descriptive approach. A random sample of 200 beneficiaries The researcher excluded (9) questionnaires for lack of validity for the statistical analysis, thus the number of remaining questionnaires valid for analysis (178) was identified, with a response rate of (89%). . The study found a number of results, the most important of which are: The beneficiaries of the financing of the National Microfinance Institution face funding difficulties at the start of the project. The loan interest is very high, the loan ratio is low compared to the size of the loan required, Scheduling, routine and administrative procedures when submitting a loan application, the long period of time to obtain approval for a loan application, insufficient repayment periods, and tightening of the guarantee application. The results showed that the funding provided by the National Microfinance Institution did not play the required role in improving the standard of living, encouraging individual initiatives and increasing employment opportunities.

Keywords: Microfinance, Microenterprise, National Microfinance Institution in Syria.

[*] **Assistant Professor, Department of Economics, Faculty of Economics, Damascus University, Damascus, Syria.**
[**] **Postgraduate student (MA), Department of Economics, Faculty of Economics, Damascus University, Damascus, Syria.**

مقدمة:

تُعد المشاريع الصغيرة المحرك الأساسي لاقتصاد العديد من الدول والنامية على حد سواء، حيث تمكنت العديد من البلدان من النهوض باقتصاداتها بفعل المشاريع الصغيرة، بعد أن وفرت لها كل أشكال الدعم المادي والقانوني والتقني، إذ تساهم هذه المشاريع في خلق فرص عمل، كما أنها تساعد على زيادة الدخل.

يحتل التمويل الصغير مكانةً بالغة الأهمية في الاقتصاديات القومية كافة، حيث تشكل السياسة الائتمانية حجر الزاوية في الخطط الإستراتيجية للنظام المصرفي خاصة فيما يتعلق بمنح الائتمان، ومن العواقب العديدة التي واجهت أصحاب المشاريع الصغيرة في الدول النامية هو ضعف القدرة على توفير رأس المال والخدمات التمويلية الأخرى وقد اعتبرت المؤسسات المالية الرسمية على غرار المصارف التجارية أنّ أصحاب المشاريع الصغيرة لا يستحقون الإقراض وأنّ تكلفة الخدمات المالية الممنوحة لمثل هذه المشاريع مرتفعة جداً بشكل يمنع منحها لهم.

وقد قامت مصارف التنمية التابعة للقطاع العام بتبني هذه المشاريع ولكن أداء تلك المصارف كان ضعيفاً بالإضافة إلى الإجراءات المعقدة والاستهلاك غير المجدي للوقت فضلاً عن احتمال فشل عملية الإقراض في كثير من الأحيان أما مقرضي الأموال والمؤسسات المالية غير الرسمية فالتعامل معهم غير مجدٍ وبلا طائل، حيث يعرف عنها أنّ معدلات الفائدة تكون مرتفعة جداً بالإضافة إلى التكاليف الأخرى.

نتيجة لذلك ظهرت مؤسسات التمويل الصغير بهدف تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لأصحاب المشاريع الصغيرة وتقديم حزمة متنوعة ومستدامة من الخدمات المالية بهدف خلق فرص عمل جديدة ومساعدة رواد الأعمال الشباب على تأسيس وتطوير مشاريعهم الصغيرة.

انطلاقاً من ذلك اهتم البحث الحالي بدراسة صعوبات التمويل الصغير وأثره على الفئة المستهدفة (تحسين ظروف المعيشة، تشجيع المبادرات الفردية، زيادة فرص العمل)، وذلك بالتطبيق على المستفيدين من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير في سورية.

مشكلة البحث:

أُحدثت الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات في العام 2006، وكانت مهمتها الرئيسة تقديم التدريب للراغبين بإنشاء مشاريع صغيرة، وكان من اللافت في عمل هذه الهيئة إحجامها عن تقديم التمويل، واستمر عملها نحو تسع سنوات لتلاقي نفس مصير هيئة مكافحة البطالة التي أنشأت في العام 2001. وفي العام 2016 تمّ إنشاء هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ولغاية الوقت الحالي لم تتمكن الهيئة الجديدة من تقديم خطة مناسبة لتنمية المشاريع الصغيرة. أما على صعيد القطاع الخاص فقد قامت مؤسسات التمويل الصغير بتقديم الخدمات المالية للمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، ومن هذه المؤسسات المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير موضوع البحث. انطلاقاً من ذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤالين الآتيين:

1- ما هي صعوبات التمويل الصغير التي يواجهها المستفيدين من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير؟

2- ما دور المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير في تنمية المشروعات الصغيرة سواء ما يتعلق في تحسين ظروف المعيشة للمقترضين أو في تشجيع المبادرات الفردية أو في زيادة فرص العمل.

أهمية البحث وأهدافه:

تنبع أهمية البحث من إمكانية تطوير المشاريع الصغيرة في سورية نظراً لامتلاكها ثروات طبيعية وموارد بشرية، حيث أنّ استثمار الثروات الطبيعة والموارد البشرية في قطاع المشاريع الصغيرة يمكن أن يُحدث نقلة نوعية في الاقتصاد السوري تتمثل في الانتقال من مرحلة الاكتفاء الذاتي إلى مرحلة تصدير المنتجات، هذا بالإضافة إلى تحويل الفئات العاطلة عن العمل إلى فئات منتجة، مما يعزز قدرة الاقتصاد السوري على النمو مستقبلاً.

ويهدف البحث إلى التعرف على صعوبات التمويل الصغير التي يواجهها المستفيدين من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير، ودراسة أثر التمويل الصغير على الفئة المستهدفة فيما يتعلق بتحسين ظروف المعيشة، وتشجيع المبادرات الفردية وزيادة فرص العمل.

4- أسئلة البحث وفرضياته:

يسعى البحث إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

1- ما هي صعوبات التمويل الصغير التي يواجهها المستفيدين من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير.

2- لا يساهم التمويل الممنوح من المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير في تحسين ظروف المعيشة للمستفيدين من هذا التمويل.

3- لا يساهم التمويل الممنوح من المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير في تشجيع المبادرات الفردية للمستفيدين من هذا التمويل.

2- لا يساهم التمويل الممنوح من المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير في زيادة فرص العمل للمستفيدين من هذا التمويل.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي، وشمل مجتمع البحث جميع المستفيدين من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير، وبسبب عدم الحصول على رقم دقيق لهؤلاء المستفيدين، تمّ اختيار عينة عشوائية شملت (200) مستفيد تمّ توزيع الاستبانة أداة الدراسة عليهم، وتمّ استرجاع (187) استبانة، واستبعد الباحث (9) استبانات لعدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي، وبذلك يكون عدد الاستبيانات المتبقية والصالحة للتحليل (178) استبانة، وبنسبة استجابة بلغت (89%). تمّ تصميم استبانة بعد الإطلاع على عدد من الدراسات المتعلقة بموضوع البحث، بالإضافة إلى إجراء مقابلات مع عدد من المستفيدين من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير، وقد تضمنت الاستبانة بيانات عامة، بالإضافة إلى أربعة محاور، تمثل بصعوبات التمويل الصغير التي يمكن أن يواجهها المستفيدين، وأثر التمويل في تحسين ظروف المعيشة، وأثره في تشجيع المبادرات الفردية، وأثره في زيادة فرص العمل. وتمّ توزيع الدرجات على بنود الاستبانة وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي، وذلك بإعطاء الدرجة /5/ للإجابة بدرجة موافق بشدة، والدرجة /4/ للإجابة موافق، والدرجة /3/ للإجابة محايد، والدرجة /2/ للإجابة غير موافق، والدرجة /1/ للإجابة غير موافق بشدة، كذلك تمّ استخدام حزمة البرامج SPSS.23 للتحليل الإحصائي. كما تمّ إخضاع هذه الاستبانة لاختبار الموثوقية من الناحية العلمية والإحصائية للتأكد من مدى صلاحيتها، حيث تمّ عرضها على مجموعة من الأكاديميين لأخذ ملاحظتهم، وقد أجريت التعديلات اللازمة، كما تمّ اختبار ثبات أداة البحث باستخدام معادلة ألفا كرونباخ، وكانت النتائج وفق الجدول الآتي:

الجدول (1) اختبار الثبات ألفا كرونباخ لمتغيرات البحث

المحاور	عدد الفقرات	قيمة ألفا كرونباخ
صعوبات التمويل الصغير	9	0.895
الأثر في تحسين ظروف المعيشة	5	0.874
الأثر في تشجيع المبادرات الفردية	5	0.865

الأثرة في زيادة فرص العمل	3	0.833
الثبات الكلي	22	0.867

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS.23

يبين الجدول (1) أنّ قيمة معامل ألفا كرونباخ لجميع المتغيرات تساوي (0.867)، وهي أكبر من 0.70، كذلك يلاحظ أنّ قيم معامل ألفا كرونباخ لكل محور من المحاور أكبر من 0.70، وهذا يدل على ثبات الأداة وصلاحيتها للقياس والدراسة. تمّ استخدام الأساليب الإحصائية الآتية: المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري للعينة، الأهمية النسبية، اختبار (t) لعينة واحدة One- Sample T. test.

أما معيار الحكم على متوسط الاستجابات وفقاً لمقياس ليكرت:

طول الفئة = (درجة الاستجابة العليا – درجة الاستجابة الدنيا)/عدد فئات الاستجابة

طول الفئة = (5 – 1)/5 = 0.8

وبناءً عليه تمّ اعتماد التبويب المغلق، وتمّ تحديد المجالات الآتية:

الجدول (2) تبويب تدرجات سلم ليكرت الخماسي (تبويب مغلق)

المجال	الإجابة	الأهمية النسبية
1 – 1.8	غير موافق بشدة	%(20-36)
1.81 – 2.60	غير موافق	%(36.2-52)
2.61 – 3.40	محايد	%(52.2-68)
3.41 – 4.20	موافق	%(68.2-84)
4.21 - 5	موافق بشدة	%(84.2-100)

المصدر: من إعداد الباحث

الدراسات السابقة:

1- دراسة (سلمان، 2009) بعنوان: الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل استراتيجية التنمية: دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات في الجمهورية العربية السورية.

ركزت الدراسة على أهمية المشاريع الصغيرة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، وسلطت الضوء على الاستراتيجية الخاصة بتنمية المشاريع الصغيرة، وتكونت عينة الدراسة من (73) مشروعاً صغيراً، نُفذت عن طريق هيئة مكافحة البطالة خلال الفترة 2002 -2004، وتوصلت الدراسة إلى أنّ نسبة نجاح المشاريع كانت كبيرة، وحصدت المشاريع الصناعية المرتبة الأولى تليها التجارية، وكانت المشاريع الزراعية أكثر المشاريع تعثراً. وتميز أصحاب المشاريع بخبرتهم السابقة في نفس مجال مشروعهم، بينما أظهرت أنّ نسبة كبيرة من المشاريع الممولة عانت من صعوبة توفر العمالة المناسبة. وكشفت نتائج الدراسة عن مساهمة هذه المشاريع بتوفير فرص عمل دائمة، وأظهرت أنّ معظم أصحاب المشاريع في العينة كان لديهم مصدر دخل قبل البدء بمشروعهم الخاص، وساهمت هذه المشاريع بتحسين دخل أصحابها.

2- دراسة (أيوب، 2010) بعنوان: الجدوى الاجتماعية للمشاريع المتناهية الصغر وتأثيراتها على النساء في الريف السوري.

رصدت هذه الدراسة فعالية المشاريع المتناهية الصغر ومدى مساهمتها في تمكين النساء اقتصادياً واجتماعياً، وتناولت أثر البنية الاجتماعية في الريف على المرأة، كما رصدت معالم البناء الأسري والقيمي مع توضيح دور المرأة في

المجتمعات الريفية، ثمّ استعرضت دور المشاريع المتناهية الصغر كأداة من أدوات التنمية الريفية. شملت عينة الدراسة الميدانية (1220) مشروعاً صغيراً تمتلكه النساء المستفيدات من مشروع تمكين المرأة والحد من الفقر، وكشفت نتائج الدراسة أنّ (55%) من النساء صاحبات المشاريع تتراوح أعمارهن بين 30-40 عاماً، وتركزت مشاريع النساء ضمن مجال الثروة الحيوانية، وتليها المشاريع الخدمية، بينما كانت أبرز الصعوبات التي واجهتها المرأة عند بدئها بالمشروع عدم معرفتها بالتعامل مع الزبائن والمنافسة، بالإضافة للبيع بالدين وصعوبة تأمين البضاعة من السوق، وبينت الدراسة أنّ أهم الأسباب التي ساعدت المرأة على النجاح بمشروعها كانت التدريب وتوفير الخبرة الفنية بالمشروع وحب العمل. وكشفت النتائج أيضاً أنّ (97%) من الأسر زاد دخلها بعد تأسيس المشروع، ورأت النساء أنّ المشروع عزز ثقتها بنفسها.

3- دراسة (مركز دمشق للأبحاث والدراسات، 2016) بعنوان: المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية مشكلة تمويل أم تنظيم.

ترى الدراسة أنّ ما يعيب التجربة السورية في مجال المشاريع الصغيرة والمتوسطة هو غياب بعض أجزاء منظومة الدعم الشامل من جهة، وعدم تكامل أجزاء المنظومة المتوافرة ضمن إطار عام، وتعطي الدراسة مثالاتً على هذا الأمر هو غياب الاتفاق على تعريف موحد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، حيث تبنت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية تعريفاً قائماً على معيار إجمالي الموجودات، بينما حددت الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات تعريفاً يقوم على رأس المال، ولقد عدّ هذا التعريف الحجر الأساس لبناء الإطار التنظيمي والقانوني لهذه المشاريع، كما تطرح هذه الدراسة مشكلة عدم وجود مرجعية مؤسساتية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. ولقد أجرت الدراسة بحثاً ميدانياً شمل (50) مشروعاً، وكان من أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي أنّ الشركات الصغيرة والمتوسطة تواجه مشكلات تنظيمية وتمويلية معاً، حيث احتلت المشكلات التنظيمية المرتبة الأولى ثمّ تبعها التمويل في المرتبة الثانية، كما بينت نتائج الدراسة أنّ غياب الدعم الحكومي لهذا القطاع كان من أبرز المعوقات التي تواجه عمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

4- دراسة (Crepon et al, 2014) بعنوان: تقدير تأثير برامج التمويل الصغير على حياة المقترضين: نتائج من المغرب.

هدفت الدراسة إلى قياس أثر برامج التمويل الصغير على زيادة معدل الاستهلاك للمنطقة المستهدفة من خلال زيادة ربحية المشروعات الممولة، وعرضت الدراسة نتائج تقييمات العينات العشوائية لأحد برامج التمويل الصغير في المغرب، والتب بدأت نشاطها عام 2006 في إحدى المناطق الريفية التي لم يسبق لأي مؤسسة تمويل العمل فيها أو استهدافها، وكانت هذه المؤسسة الوحيدة التي تعمل في المنطقة خلال فترة التقييم، وتمّ تقسيم المنطقة إلى منطقة مستهدفة، ومنطقة قياسية، حيث حصلت 13% من الأسر في المنطقة المستهدفة على تمويل صغير، بينما لم تحصل أية أسرة من المنطقة القياسية على أي تمويل، وقد أدى التمويل إلى ارتفاع كبير في الاستثمار في الأصول المستخدمة في أنشطة التشغيل الذاتي (خاصة تربية الحيوانات والزراعة)، وزيادة في الأرباح المتحققة للمشاريع، ولكن من جهة أخرى لم يؤد زيادة ربح المشروعات الممولة إلى انتشار أثر الأرباح على العاملين والمجتمع المحيط بهم، لانخفاض أجور العمالة المؤقتة، الأمر الذي لم يؤد إلى زيادة معدل الاستهلاك للمنطقة ككل، وقد خلصت الدراسة بعد عامين من البحث إلى أنّ التمويل الصغير أدى إلى زيادة أرباح المؤسسات المقترضة، التي تعتمد على التشغيل الذاتي.

5- دراسة (نعيم، 2016) بعنوان: مؤسسات التمويل الخاصة ودورها في تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق.

هدفت الدراسة إلى التعرف على مصادر التمويل الخاصة، ومعرفة دور تلك المؤسسات في تعزيز وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق، وانطلقت الدراسة من فرضية أساسية أنّ للتمويل الذي تقدمه مؤسسات التمويل الخاصة دور في نمو وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق وتقوية موقعها التنافسي في الأسواق المحلية. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: يعود ضعف فرص حصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التمويل إلى

عدم توفر الضمانات العقارية وكفالات الموظفين والتي تطلبها المؤسسات الحكومية والمؤسسات الخاصة. إنّ السياسة النقدية الانكماشية التي اتبعها المصرف المركزي العراقي وتحديداً بعد سنة 2003 الأثر في انخفاض حجم التمويل الممنوح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. إنّ مؤسسات التمويل الخاصة حديثة التكوين في العراق، حيث قام المصرف المركزي العراقي بإنشاء مؤسسات تمويل خاصة تعنى بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويتمثل نشاطها الرئيسي في دور الوساطة المالية حيث تقوم باستلام المنح من المنظمات المانحة وتحويل تلك المنح إلى شبكة المصارف الخاصة لغرض تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ضعف الدعاية التسويقية لبرامج التمويل الخاصة في العراق بين أوساط أصحاب الأعمال وانحصار المؤتمرات والندوات التي تقيمها هذه المؤسسات مع إدارات المصارف الخاصة والتي غالباً ما تنعقد بعيداً عن المؤسسات الحكومية ذات العلاقة وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة لسماع اقتراحاتهم والوقوف على المعوقات التي يواجهونها في الوصول إلى تلك المؤسسات والاقتراض منها. ضعف فاعلية دور التمويل المؤسسات الخاصة في تعزيز القدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة بشكل عام والمتوسطة على وجه التحديد. لم تستطع مؤسسات التمويل الخاصة في العراق أن تتجاوز كافة المعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من قبل المصارف التجارية.

6- دراسة (السبئي، 2016) بعنوان: دور مؤسسات وبرامج التمويل الصغير في تمويل وتنمية المشروعات الصغيرة: دراسة تحليلية للتجربة اليمنية للفترة 2009-2014.

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور مؤسسات التمويل الصغير في تمويل وتنمية المشروعات الصغيرة في اليمن، اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أنّ مؤسسات وبرامج التمويل المتخصصة في تمويل المنشآت الصغيرة والأصغر في اليمن تقدم خدمات مالية متميزة جعلها تتصدر كثير من التجارب العربية، لكنها لا تزال غير كافية لتلبية الحاجات التمويلية للمنشآت الإنتاجية القائمة وتشجيع إقامة منشآت جديدة لحل مشكلة البطالة، وأهم الأسباب هو ضعف مراكزها المالية مقارنة بالحاجات التمويلية للمجتمع، وأكدت الدراسة على ضرورة تدخل الدولة والمؤسسات المانحة بدعم المراكز المالية لهذه المؤسسات بالقدر الذي يمكنها من مقابلة احتياجات المجتمع اليمني خصوصاً في ظل الحرب الأهلية الدائرة في اليمن.

بعد استطلاع مجموعة من الدراسات التي تناولت موضوع تنمية المشروعات الصغيرة وتمويلها ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، يلاحظ أنّ الدراسة الحالية تختلف عن الدراسات السابقة من ناحية تناولها حالة المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير في سورية، ومن ناحية الإطار العلمي للدراسة، حيث اعتمد الباحث على استبيان موجه للمستفيدين من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير للتعرف على الصعوبات التمويلية التي تواجههم وأثر المشروعات الصغير في تحسين ظروف معيشتهم وزيادة فرص العمل لديهم.

الإطار النظري للبحث:

أولاً: تعريف التمويل الصغير: إنّ ما يتم تعريفه اليوم بالتمويل الأصغر قد نشأ نتيجة للابتكارات المنتشرة حول العالم لأهمية تقديم التسهيلات الائتمانية للمشاريع الصغيرة، ويعتبر حجم القرض والفترة الزمنية القصيرة الممنوحة للسداد المؤشر الرئيسي لاعتباره تمويل صغير. وحتى اليوم لا يوجد تعريف محدد للتمويل الصغير فتعبير صغير نسبي تحكمه عده معايير تختلف باختلاف الدول ودرجة تطورها الاقتصادي، وتختلف أيضاً داخل الدولة الواحدة وفقاً للنشاط الاقتصادي الذي يعمل ضمنه المشروع الصغير، ثمّ إنّ تمويل المشروع الصغير في الدول المتقدمة ذات الأسواق

الكبيرة والغنية برؤوس الأموال سيكون كبيراً أو متوسطاً في الدول النامية ذات الأسواق المحدودة والفقير برأس المال(الخثلان والنسور، 2010، 506).

ويكمن الخلط في مفهوم التمويل الصغير عندما تقدم بعض مؤسسات التمويل الصغير خدمات تدريب لعملائها، إذ يشير مشروع تمبوس إلى أنّ التمويل متناهي الصغر يقتصر على الخدمات المالية، ولهذا السبب لا يتم تصنيف التدريب تحت اسم التمويل متناهي الصغر حتى ولو عملت مشروعات التمويل متناهي الصغر على تقديمه (إليا، ترجمة فادي قطان، 2006، 7).

وتُعرّف المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP التمويل الصغير بأنه: تقديم خدمات مالية رسمية للفقراء وذوي الدخل المنخفض (لغرض ممارسة الأعمال، تسهيل الاستهلاك، تمويل الالتزامات، مواجهة الطوارئ، والادخار، وتحويل الأموال، والتأمين)، فيما يتعلق بالائتمان على وجه الخصوص ممن لا يحصلون على أجر ثابت، وكذلك غيرهم ممن يتم إقصائهم على نحو ممنهج من النظام المالي (سيجاب، 2012، 4).

ويُعرّف مصرف سورية المركزي التمويل الصغير بأنه: تقديم الخدمات المالية كالإقراض والإيداع بالإضافة إلى خدمات مالية ومصرفية أخرى للشرائح الفقيرة من السكان لمساعدة الأسر على خلق الفرص لامتلاك وزيادة تجميع الأصول والسيطرة على الاستهلاك (مجلس النقد والتسليف، 2007، 9).

ويُعرّف الباحث التمويل الصغير بأنه: ايجاد نظام مالي لذوي الدخل المحدود الذين لا يتمكنون من الوصول للخدمات المالية اللازمة لهم من المصارف العامة والخاصة، حيث يقوم ذلك النظام بتقديم حزمة متنوعة من الخدمات المالية بغير الطرق التقليدية للمصارف مثل الإقراض الصغير والادخار الصغير والتأمين الصغير بهدف خلق فرص عمل جديدة وتطوير أعمالهم وتحسين أوضاعهم المعيشية.

والأهم إنّ مشروعات التمويل الصغير تسعى لتحقيق هدف رئيسي فريد وهو تعظيم الثروة الاجتماعية بخلاف المشروعات المالية التي تسعى لتعظيم الثروة المالية (حسن وسانشيز، 2009، 3).

وحسب المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء يقصد بمؤسسة التمويل الصغير: كل مؤسسة رسمية عملها الرئيسي تقديم خدمات مالية للفقراء وتشمل المنظمات غير الحكومية، شركات التمويل التجاري المالي وغير المصرفي، التعاونيات المالية بمختلف أنواعها، مصارف الادخار، المصارف الريفية، المصارف الزراعية الإنمائية والبريدية المملوكة للدولة، المصارف التجارية، وطائفة من صناديق الاقراض التي تساندها الدولة (سيجاب، 2012، 6).

ثانياً: مبادئ التمويل الصغير: حظيت المشروعات الصغيرة في الدول المتقدمة بالأولوية ضمن مختلف الاستراتيجيات التنموية، وتجاوزت الكثير من صعوبات تنميتها، لا سيما تلك المتعلقة بالحصول على التمويل من عدة مصادر، وذلك بفضل تنوع الخدمات التمويلية المتاحة واستخدام تقنيات حديثة على مستوى المصارف بما يمكنها من التحكم في المخاطر، ولكن في الدول النامية تعد مشكلة التمويل من أبرز ما يعيق تطورها في مرحلة الانطلاق والتوسع، حيث أنّ اعتماد المشروع على أموالها الخاصة والذاتية كمصدر تمويل داخلي غالباً ما تكون غير كافية لتغطية كافة احتياجاتها عبر مراحل نشاطاتها، ولا يكون أمامها إلا خيار اللجوء إلى التمويل الخارجي عبر السوق المالية (السعيد، 2007، 7). وتعتبر مهمة توفير الأموال اللازمة من الشروط الضرورية لإقلاع أي مشروع، ولكنها في حال المشروعات الصغيرة تعد صعبةً خاصةً في ظل انعدام الموارد الذاتية، وقلة الضمانات المقدمة للحصول على التمويل. وبالرغم من تعدد وتنوع مصادر التمويل المتاحة في معظم دول العالم إلا أنّ الحصول على التمويل الملائم منها ليس بالعملية السهلة لكون الأمر يرتبط بتهيئة متطلبات إقناع الممولين بتقديم القروض اللازمة لإقامة المشاريع الصغيرة

(بتال والراوي وعلي، 2011، 48). علماً أنّ للجهات المانحة للائتمان والقروض مجموعة من الاعتبارات والمعايير التي تراعيها عند منح القروض، ومن أهم المعايير المستخدمة في نشاط التمويل الصغير هي (أبو مغلي، 2007، 16):

1- دراسة وتحليل السوق الذي يجنب المشروع الصغير خطر الانزلاق والدخول في مشروعات لا جدوى منها.

2- ملاءة المقترض وقدرته على السداد

3- الفترة الزمنية لمنح القرض

4- طبيعة المشروع المزعم إقامته ودرجة الخطر

ويرى الباحث أنّ تحليل ودراسة السوق أمر حيوي وضروري لتوظيف الموارد المالية في الإطار الاقتصادي السليم خصوصاً في البلدان النامية التي تعاني من قصور في رأس المال، وبدلاً من إهدار الأموال المقدمة لتلك المشروعات في مشروعات لا تدر دخلاً لصاحبها، ومن ثمّ تصفيتها وخروجها من النشاط الاقتصادي، ثمّ إنّ خسارة المشروع الصغيرة وتصفيته يزيد من الضغوط الملقاة على مشروعات التمويل الصغير من ناحية تقديم قروض ومنح لمشروعات ذات جدوى اقتصادية وعائد استثماري بدلاً من تقديم التمويل لمشاريع هامشية ذات طابع انفاقي أشبه بالإنفاق الاستهلاكي للعاملين بالمشروع الصغير. أي تخلق القدرة الائتمانية لتلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة صعوبات كبيرة في حصول أصحاب تلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة على التمويل الكافي من المشروعات المالية بسبب صغر حجمها وضعف رأس مالها.

ثالثاً: خصائص التمويل الصغير: يمكن تلخيص خصائص التمويل الصغير في النقاط الآتية:

1. الإقراض: تعني مؤسسات التمويل الصغير إقامة مؤسسات مالية محلية دائمة يمكنها اجتذاب وإعادة إقراض الايداعات المحلية، والفوائض المالية للفقراء على هيئة قروض قصيرة الأجل لتغطية رأس المال العامل للمشروع الصغير.

2. الاستمرارية: هي مقدرة مشروع التمويل متناهي الصغر على تغطية كافة مصاريفها دون الاعتماد على الهبات والدعم، كما تعتبر الاستمرارية ضرورة من أجل الوصول إلى أكبر عدد ممكن من الأفراد (إليا، ترجمة فادي قطان، 2006، 12)، ويمكن لمشروعات التمويل الأصغر التي تتمتع بالاستدامة المالية أن تصبح جزءً من النظام المالي، وبالتالي يمكنها الاستمرار في العمل حتى بعد توقف المنح والقروض الميسرة.(عاشور، 2010، 37). ثمّ إنّ نجاح مشروعات التمويل الصغير حول العالم رفع الطلب والحاجة إلى رأس المال ولهذا السبب هناك جدل كبير حول ما إذا كان على مشروعات التمويل متناهي الصغر الحصول على التمويل التجاري وإتباع قواعد الربح (إليا، ترجمة فادي قطان، 2006، 12).

3. المرحلية: في المراحل الأولى لتمويل المشروعات الصغيرة يقوم صاحب المشروع بتجميع الموارد المالية الذاتية، وفي حال عدم كفاية مدخراته الشخصية يبدأ البحث عن مصادر أموال خارجية، وبذلك يتم التمويل عبر مرحلتين مرحلة التمويل الشخصي والثانية مرحلة القروض من المشروعات المالية أو الجهات المانحة، وهذا من شئنه إعطاء فرصة لتعبئة المدخرات الشخصية وإلا تتحمل الحكومة أو المشروعات المالية المانحة كافة المصاريف كأجراء وقائي من أن تأخذ الأموال وتصرف في أوجه الأنفاق الاستهلاكي.

- الانتقاء: أمام المؤسسة الممولة للمشاريع الصغيرة فرصة للمفاضلة وانتقاء المشروع الواعد بالربح.
- التنويع: توزع المؤسسة المانحة للتمويل الصغير قروضها على أكثر من مشروع بحيث إذ أفلس مشروع ما وعجز عن السداد تستطيع التعويض من المشروعات الرابحة.

ويرى الباحث بأنّ مؤسسات التمويل الصغير تتشابه في خصائصها المالية والمؤسساتية مع المصارف التقليدية، وتشكل خصائصها جزء من النظام المالي من ناحية تقديم القروض واستهداف العملاء بجملة من القروض تناسب قدرتهم الائتمانية. وكما ورد في دليل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء فإن خصائص التمويل الصغير تتضمن الجوانب التالية (سيجاب، 2012، 5).

- القرض الصغير أصغر من أي قرض مصرفي تقليدي عادةً.
- ليس للقرض في العادة رهن أو له رهن غير تقليدي.
- المقترض في العادة يعمل لحسابه الخاص أو يعمل في منشأة غير رسمية أي لا يحصل على راتب من منشأة رسمية.

وبذلك يُنظر إلى علاقة المشروعات الصغيرة الممولة من قبل المؤسسات المالية التقليدية على أنها علاقة إقراضية بحتة بفائدة ثابتة ومضمونة، فهي تقوم على تسليم أموال القرض إلى صاحب المشروع المقترض، وكل ما يهم الممول هنا هو استرجاع أمواله من المشروع المقترض مع فوائدها وبتواريخ السداد المتفق عليها أما إذا تعثر المشروع ولم يستطع التسديد وفقاً للجدول المتفق عليه فتلجأ المؤسسة المالية إلى الضمانات المأخوذة والتي قد تهدد بتصفية المشروع وإنهائه (الحكيم، 2013، 55).

رابعاً: الأهمية الاقتصادية للتمويل الصغير: تمتاز المشروعات الصغيرة بكونها غير مكلفة في تأسيسها بسبب صغر حجم رأسمالها المستثمر وسرعة استرجاعه، وتعتمد على العمالة الرخيصة، وتمتاز بالشخصية المهنية في التعامل مع العاملين والمرونة والقدرة على التكيف مع المتغيرات، كما تعد فترة حضانة ومرحلة سابقة للمشروعات الكبيرة (الكبيسي وعباس، بدون سنة نشر، 51).

ويحتل التمويل الصغير أهمية بالغة في اقتصاديات المجتمعات كافة بغض النظر عن درجة تطورها واختلاف أنظمتها ومفاهيمها الاقتصادية، وعادةً ما تناط مسؤولية التمويل الصغير على السياسة المالية لاسيما في الدول ذات التخطيط المركزي نظراً لحاجتها إلى أسس وتشريعات تستند إليها في تمويل نشاطاتها.

وتشير تجربة الدول الصناعية إلى أنّ الصناعات الصغيرة قد لعبت دوراً رائداً في تنمية الصناعات التحويلية من خلال تصنيعها للمنتجات الوسيطة ومستلزمات الانتاج للصناعات الأساسية الكبرى مما ساعد على إيجاد الروابط الأمامية والخلفية وتحريض تكامل البنيان الصناعي(النداوي، 2011، 104)، وفي الدول النامية تزايد الاهتمام بتمويل المشروعات الصغيرة استجابة لاستراتيجية تقليص دور الدولة في الأنشطة الاقتصادية، والتحول نحو تنمية القطاع الخاص من ناحية، وإلى كون هذه المشاريع أصبحت تمثل الإدارة الأكثر فعالية في معالجة البطالة، وتوفير فرص العمل، وفي رفع مستويات المعيشة، وإحداث النمو الاقتصادي ذي القاعدة العريضة (بتال والراوي وعلي، 2011، 48)، لكن يختلف أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه هذه الصناعات في عملية التنمية الصناعية من دولة إلى أخرى ومن فترة إلى أخرى تبعاً لمستوى التطور الذي وصلت إليه كل دولة، وموقف الحكومات تجاه هذه الصناعات(زرقين، 2008، 108). وقد دلت الدراسة التي أجريت على مصرف راكيات أندونيسيا أنّ متوسط دخول عملاء التمويل الصغير قد زاد بنسبة 112% وأن 90% من الأسر، قد تحرك خارج حيز الفقر كما سجلت دراسة أجريت في الهند أن حوالي 75% من العملاء، قد شهدوا ارتفاعاً ملحوظاً في مستويات الرفاهية الاقتصادية على أساس زيادة حجم الدخل وتحسين ظروف المعيشة (سيجاب، 2003، 3).

وعموماً يرى الباحث بأن التمويل الصغير ملائم لاقتصاديات الدول النامية التي تعاني من نقص رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار، ووجود صعوبات في عمليات تراكم رأس المال إذ لا تحتاج أموال ضخمة لإقامة المشروع، ولا حتى استيراد التكنولوجيا المعقدة والمواد التقنية ذات التكلفة العالية.

النتائج والمناقشة:

تتضمن هذه الفقرة صعوبات التمويل للمشاريع الصغيرة للمستفيدين من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير، وأثره على الفئة المستهدفة من نواحي تحسين ظروف المعيشة وتشجيع المبادرة الفردية وزيادة فرص العمل، وأثره في تطوير المشروعات الصغيرة من ناحيتي تنشيط الاستثمار والربحية والاستدامة المالية. ولتحقيق ذلك قام الباحث بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية ومعاملات الاختلاف واختبار الوسط الحسابي لكل فقرة من فقرات الاستبانة وحسب كل متغير من متغيراتها، ومن ثمّ حساب الدرجات الخام على كامل العبارات بالنسبة لكل متغير وحساب الوسط الحسابي العام واختبار معنويته، وذلك وفق الآتي:

أولاً: ما هي صعوبات التمويل الصغير التي يواجهها المستفيدين من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير:

يبين الجدول الآتي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة لصعوبات التمويل الصغير التي يواجهها المستفيدين من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير:

الجدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية ومعاملات الاختلاف ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة حول صعوبات التمويل الصغير التي يواجهها المستفيدين

صعوبات التمويل الصغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية%	معامل الاختلاف%	Test Value = 3		
					مؤشر الاختبار t	احتمال الدلالة	القرار
1.تعتبر فترة سداد قروض المشروعات الصغيرة غير كافية.	3.736	0.565	74.72	15.13	17.365	.000	دال
2.نسبة القرض المطلوب تعتبر متدنية مقارنة بحجم القرض المطلوب (نسبة الهامش).	3.888	0.462	77.75	11.88	25.642	.000	دال
3.هناك الكثير من الإجراءات الإدارية الروتينية عند تقديم طلب القرض.	3.860	0.448	77.19	11.60	25.611	.000	دال
4.الموافقة على طلب القرض يحتاج إلى فترة زمنية طويلة من قبل الإدارة.	3.753	0.516	75.06	13.75	19.465	.000	دال
5.واجهت مشاكل تمويل عند البدء بمشروعك.	4.545	0.522	90.90	11.47	39.523	.000	دال

6.سبق أن تمّ رفض طلبك بالحصول على القرض من قبل المؤسسة الممولة.	1.669	0.560	33.37	33.54	-31.739	.000	دال
7.تواجه صعوبات ومشاكل مستمرة في تسديد الأقساط المستحقة في مواعيدها.	3.876	0.446	77.53	11.52	26.19	.000	دال
8.فوائد قروض تمويل المشروعات الصغيرة تعتبر مرتفعة جداً.	3.983	0.557	79.66	13.99	23.541	.000	دال
9.تتشدد مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة في طلب الضمانات.	3.685	0.489	73.71	13.28	18.687	.000	دال

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS.23)

يبين الجدول رقم (3) أنّ المتوسط الحسابي للعبارة رقم (5) يقع ضمن المجال (4.21-5) المقابل لشدة الإجابة "موافق بشدة" على مجالات سلم ليكرت، وهو يرتفع عن متوسط المقياس المقابل لمتوسط تدرجات سلم ليكرت (3)، وبفرق معنوي، وتدل الأهمية النسبية لهذه العبارة على أنّ أفراد العينة يوافقون وبشدة على أنه يتم فرض ضمانات ورهونات عالية على مطرح الاستثمار وبأهمية نسبية (78.76%)، كما مواجهتهم لمشاكل التمويل عند البدء بالمشروع وبأهمية نسبية (90.9%). كما يبين الجدول أنّ المتوسطات الحسابية للعبارات (1، 2، 3، 4، 7، 8، 9) تقع ضمن المجال (3.41-4.20) المقابل لشدة الإجابة "موافق" على مجالات سلم ليكرت، وبفرق معنوي، وتدل الأهمية النسبية لهذه العبارات على أنّ أفراد العينة يوافقون على أنّ فترة سداد قروض المشروعات غير كافية وبأهمية نسبية (74.72%)، وأنّ نسبة القرض المطلوب تعتبر متدنية مقارنة بحجم القرض المطلوب وبأهمية نسبية (77.75%)، كما أنّ هناك الكثير من الإجراءات الإدارية الروتينية عند تقديم طلب القرض وبأهمية نسبية (77.19%)، وأنّ الموافقة على طلب القرض يحتاج إلى فترة زمنية طويلة من قبل الإدارة وبأهمية نسبية (75.06%)، بالإضافة إلى صعوبات ومشاكل مستمرة في تسديد الأقساط المستحقة وبأهمية نسبية (77.53%)، وفوائد القروض المرتفعة جداً بأهمية نسبية (79.66%)، وأخيراً التشديد في طلب الضمانات بأهمية نسبية (73.71%). وبملاحظة قيم معامل الاختلاف لجميع العبارات يتبين أنّ أدنى قيمة لهذا المعامل بلغت $CV = 11.52\%$ وأعلى قيمة له بلغت $CV = 33.54\%$ وهذا يدل على أنّ هناك تجانس مقبول في إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بصعوبات التمويل الصغير.

ولمعرفة واقع صعوبات التمويل الصغير بشكل عام قام الباحث بحساب المتوسط الحسابي العام لكامل عبارات محور صعوبات التمويل الصغير واختبار معنويته:

الجدول (4) نتائج اختبار الوسط الحسابي لواقع صعوبات التمويل الصغير

One-Sample Statistics

N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	معامل الاختلاف%	الأهمية النسبية%
178	3.6660	.21922	.01643	5.98%	73.32%

One-Sample Test

Test Value = 3				
t	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
			Lower	Upper
40.535	.000	.66604	.6336	.6985

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS.23)

يبين الجدول رقم (4) أنّ قيمة المتوسط الحسابي لعبارات محور صعوبات التمويل الصغير ترتفع عن متوسط المقياس (3)، وبفرق معنوي بلغ (0.66604)، وتقع ضمن المجال (3.41-4.20)، وتقابل شدة الإجابة "**موافق**" على مقياس ليكرت، وبما أنّ احتمال الدلالة $P = .000 < 0.05$ ، فإننا نستنتج وجود فروق بين متوسط إجابات أفراد العينة والمتوسط الافتراضي المقابل لتدرجات مقياس ليكرت الخماسي، وهذا يدل على أنّ المستفيدين من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير يواجهون صعوبات تمويلية عند البدء بالمشروع، حيث أنّ فوائد القروض مرتفعة جداً، كما أنّ نسبة القرض تعتبر متدنية مقارنة بحجم القرض المطلوب، بالإضافة إلى مشكلات مستمرة في تسديد الأقساط المستحقة في مواعيدها، والإجراءات الروتينية والإدارية عند تقديم طلب القرض، والفترة الزمنية الطويلة للحصول على الموافقة لطلب القرض، وعدم كفاية فترات السداد، والتشدد في طلب الضمانات، وبأهمية نسبية تقابل (73.32%).

ثانياً: ما هو أثر التمويل الصغير على الفئة المستهدفة فيما يتعلق بتحسين ظروف المعيشة:

يبين الجدول الآتي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة فيما يتعلق بأثر التمويل الصغير على الفئة المستهدفة فيما يتعلق بتحسين ظروف المعيشة:

الجدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية ومعاملات الاختلاف ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة حول أثر التمويل الصغير على تحسين ظروف المعيشة

أثر التمويل على تحسين ظروف المعيشة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية%	معامل الاختلاف%	Test Value = 3		
					مؤشر tالاختبار	احتمال الدلالة	القرار
1. تراعي التمويل الصغير البيئة الاقتصادية والاجتماعية للمقترض عند منح التمويل.	2.545	0.883	50.90	34.71	-6.872	.000	دال
2. تمكنت بفضل المشروع الجديد من تحسين ظروف المعيشة.	3.354	0.776	67.08	23.15	6.082	.000	دال
3. تخفض الضمانات قدرة التمويل الصغير على دعم المقترضين.	3.714	0.489	74.27	13.18	19.452	.000	دال
4. أدرك دعم الحكومة للقرض معنوياً وليس مادياً.	3.747	0.485	74.94	12.94	20.557	.000	دال
5. القروض التي نحصل عليها هي تمثل دعم حكومي مالي جيد.	2.129	0.451	42.58	21.19	-25.751	.000	دال

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS.23)

يبين الجدول رقم (5) أنّ المتوسط الحسابي للعبارتين (2، 3) يقع ضمن المجال (3.41-4.21) المقابل لشدة الإجابة "موافق" على مجالات سلم ليكرت، وهو يرتفع عن متوسط المقياس المقابل لمتوسط تدرجات سلم ليكرت (3)، وبفرق معنوي، وتدل الأهمية النسبية لهاتين العبارتين على أنّ أفراد العينة يوافقون على أنّ دعم الحكومة للقرض معنوياً وليس مادياً وبأهمية نسبية (74.94%)، وأنّ الضمانات تخفض قدرة التمويل الصغير على دعم المقترضين وبأهمية نسبية (74.27%). كما يبين الجدول أنّ أفراد العينة كانوا محايدين فيما يتعلق بأنّ المشروع الجديد حسّن من ظروف المعيشة، وبأهمية نسبية (67.08)، أيضاً لا يوافق أفراد العينة على أنّ التمويل الصغير يراعي البيئة الاقتصادية والاجتماعية للمفترض عند منح التمويل، وأنّ القروض التي يحصلون عليها لا تمثل دعم حكومي جيد. وبملاحظة قيم معامل الاختلاف لجميع العبارات يتبين أنّ أدنى قيمة لهذا المعامل بلغت $CV = 12.94\%$ وأعلى قيمة له بلغت $CV = 34.71\%$ وهذا يدل على أنّ هناك تجانس مقبول في إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بأثر التمويل الصغير على تحسين ظروف المعيشة.

ولمعرفة أثر التمويل الصغير على تحسين ظروف المعيشة بشكل عام قام الباحث بحساب المتوسط الحسابي العام لكامل عبارات محور تحسين ظروف المعيشة واختبار معنويته:

الجدول (6) نتائج اختبار الوسط الحسابي لأثر التمويل الصغير على تحسين ظروف المعيشة

One-Sample Statistics

N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	معامل الاختلاف%	الأهمية النسبية%
178	3.0978	.35526	.02663	11.47%	61.96%

One-Sample Test

Test Value = 3				
t	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
			Lower	Upper
3.671	.000	.09775	.0452	.1503

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS.23)

يبين الجدول رقم (6) أنّ قيمة المتوسط الحسابي لعبارات محور أثر التمويل الصغير على تحسين ظروف المعيشة ترتفع عن متوسط المقياس (3)، وبفرق معنوي بلغ (0.09775)، وتقع ضمن المجال (2.61-3.40)، وتقابل شدة الإجابة "**محايد**" على مقياس ليكرت، وبما أنّ احتمال الدلالة $P = .000 < 0.05$ ، فإننا نستنتج وجود فروق بين متوسط إجابات أفراد العينة والمتوسط الافتراضي المقابل لتدرجات مقياس ليكرت الخماسي، وهذا يدل على أنّ التمويل الصغير لا يساهم كثيراً في تحسين ظروف المعيشة، حيث أنه لا يراعي البيئة الاقتصادية والاجتماعية للمقترض، وأنّ الضمانات الكبيرة ترهق المقترضين، وبأهمية نسبية تقابل (61.96%).

ثالثاً: ما هو أثر التمويل الصغير على الفئة المستهدفة فيما يتعلق بتشجيع المبادرة الفردية:

يبين الجدول الآتي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة فيما يتعلق بأثر التمويل الصغير على الفئة المستهدفة فيما يتعلق بتشجيع المبادرة الفردية:

الجدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية ومعاملات الاختلاف ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة حول أثر التمويل الصغير على تشجيع المبادرة الفردية

أثر التمويل على تشجيع المبادرة الفردية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية%	معامل الاختلاف%	Test Value = 3		
					مؤشر الاختبار t	احتمال الدلالة	القرار
1. خضع المشروع للتقييم الفني والمالي.	3.624	0.802	72.47	22.13	10.377	.000	دال
2.أتلقى خدمات استشارية من مؤسسة التمويل.	2.258	0.638	45.17	28.26	-15.501	.000	دال
3. أتلقى دعم فني من هيئات حكومية وأهلية.	2.292	0.667	45.84	29.11	-14.153	.000	دال
4. خضعت لدورة تدريبية قبل الحصول على التمويل.	3.787	0.601	75.73	15.87	17.466	.000	دال
5. تطورت قدراتي بعد الحصول على التمويل.	3.888	0.449	77.75	11.56	26.35	.000	دال

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS.23)

يبين الجدول رقم (7) أنّ المتوسطات الحسابية للعبارات (1، 4، 5) تقع ضمن المجال (3.41-4.21) المقابل لشدة الإجابة "موافق" على مجالات سلم ليكرت، وهي ترتفع عن متوسط المقياس المقابل لمتوسط تدرجات سلم ليكرت (3)، وبفرق معنوي، وتدل الأهمية النسبية لهذه العبارات على أنّ أفراد العينة يوافقون على أنّ المشروع خضع للتقييم الفني والمالي وبأهمية نسبية (72.47%)، وأنّهم خضعوا لدورات تدريبية قبل الحصول على التمويل وبأهمية نسبية (75.73%)، بالإضافة إلى تطور قدراتهم بعد الحصول على التمويل بأهمية نسبية (77.75%). ونلاحظ من الجدول أيضاً أنّ أفراد العينة أكدوا على عدم تلقيهم خدمات استشارية من مؤسسة التمويل، وعدم تلقيهم دعم فني من هيئات حكومية وأهلية. وبملاحظة قيم معامل الاختلاف لجميع العبارات يتبين أنّ أدنى قيمة لهذا المعامل بلغت $CV = 11.56\%$ وأعلى قيمة له بلغت $CV = 29.11\%$ وهذا يدل على أنّ هناك تجانس مقبول في إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بأثر التمويل الصغير على تشجيع المبادرة الفردية.

ولمعرفة أثر التمويل الصغير على تشجيع المبادرة الفردية بشكل عام قام الباحث بحساب المتوسط الحسابي العام لكامل عبارات محور تشجيع المبادرة الفردية واختبار معنويته:

الجدول (8) نتائج اختبار الوسط الحسابي لأثر التمويل الصغير على تشجيع المبادرة الفردية

One-Sample Statistics

N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	معامل الاختلاف%	الأهمية النسبية%
178	3.1697	.35412	.02654	11.17%	63.39%

One-Sample Test

Test Value = 3				
t	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
			Lower	Upper
6.392	.000	.16966	.1173	.2220

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS.23)

يبين الجدول رقم (8) أنّ قيمة المتوسط الحسابي لعبارات محور أثر التمويل الصغير على تشجيع المبادرة الفردية ترتفع عن متوسط المقياس (3)، وبفرق معنوي بلغ (0.16966)، وتقع ضمن المجال (2.61-3.40)، وتقابل شدة الإجابة "**محايد**" على مقياس ليكرت، وبما أنّ احتمال الدلالة $P = .000 < 0.05$ ، فإننا نستنتج وجود فروق بين متوسط إجابات أفراد العينة والمتوسط الافتراضي المقابل لتدرجات مقياس ليكرت الخماسي، وهذا يدل على أنّ التمويل الصغير لا يساهم كثيراً في تشجيع المبادرة الفردية، حيث لم يتلقى المقترضين أي خدمات استشارية من مؤسسة التمويل، كما لم يتلقوا الدعم الفني من الهيئات الحكومية أو الأهلية، وبأهمية نسبية تقابل (63.39%).

رابعاً: ما هو أثر التمويل الصغير على الفئة المستهدفة فيما يتعلق بزيادة فرص العمل:

يبين الجدول الآتي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومعاملات الاختلاف ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة فيما يتعلق بأثر التمويل الصغير على الفئة المستهدفة فيما يتعلق بزيادة فرص العمل:

الجدول (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية ومعاملات الاختلاف ونتائج اختبار الوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة حول أثر التمويل الصغير على زيادة فرص العمل

أثر التمويل على زيادة فرص العمل	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية%	معامل الاختلاف%	Test Value = 3		
					مؤشر الاختبار t	احتمال الدلالة	القرار
1.استعنت بعدد من العمال لإنجاز العمل.	3.910	0.387	78.20	9.91	31.345	.000	دال
2.اعتمد على الأسر في إدارة المشروع.	2.405	0.577	48.09	23.99	-13.776	.000	دال
3.المشروع لا يحتاج أكثر من شخصين.	1.640	0.624	32.81	38.06	-29.054	.000	دال

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS.23)

يبين الجدول رقم (9) أنّ المتوسط الحسابي للعبارة رقم (1) تقع ضمن المجال (3.41-4.21) المقابل لشدة الإجابة "موافق" على مجالات سلم ليكرت، وهو يرتفع عن متوسط المقياس المقابل لمتوسط تدرجات سلم ليكرت (3)، وبفرق معنوي، وتدل الأهمية النسبية لهذه العبارة على أنّ أفراد العينة يؤكدون استعانتهم بعدد من العمال لإنجاز العمل وبأهمية نسبية (78.2%)، وأنّهم لم يعتمدوا على الأسر في إدارة المشروع، وبنفس الوقت يرفضون أنّ المشروع لا

يحتاج إلى أكثر من شخصين. وبملاحظة قيم معامل الاختلاف لجميع العبارات يتبين أنّ أدنى قيمة لهذا المعامل بلغت $CV = 9.91\%$ وأعلى قيمة له بلغت $CV = 38.06\%$ وهذا يدل على أنّ هناك تجانس مقبول في إجابات أفراد العينة فيما يتعلق بأثر التمويل الصغير على زيادة فرص العمل.

ولمعرفة أثر التمويل الصغير على زيادة الفرص العمل بشكل عام قام الباحث بحساب المتوسط الحسابي العام لكامل عبارات محور زيادة فرص العمل واختبار معنويته:

الجدول (10) نتائج اختبار الوسط الحسابي لأثر التمويل الصغير على زيادة فرص العمل

One-Sample Statistics

N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	معامل الاختلاف%	الأهمية النسبية%
178	2.6517	.28307	.02122	10.68%	53.03%

One-Sample Test

Test Value = 3				
t	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
			Lower	Upper
-16.417	.000	-.34831	-.3902	-.3064

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS.23)

يبين الجدول رقم (10) أنّ قيمة المتوسط الحسابي لعبارات محور أثر التمويل الصغير على زيادة فرص العمل تنخفض عن متوسط المقياس (3)، وبفرق معنوي بلغ (0.34831)، وتقع ضمن المجال (2.61-3.40)، وتقابل شدة الإجابة "**محايد**" على مقياس ليكرت، وبما أنّ احتمال الدلالة $P = .000 < 0.05$ ، فإننا نستنتج وجود فروق بين متوسط إجابات أفراد العينة والمتوسط الافتراضي المقابل لتدرجات مقياس ليكرت الخماسي، وهذا يدل على أنّ التمويل الصغير لا يساهم كثيراً في زيادة فرص العمل، وبأهمية نسبية تقابل (53.03%).

الاستنتاجات والتوصيات:

أ- الاستنتاجات:

1- أظهرت النتائج أنّ المستفيدين من تمويل المؤسسة الوطنية للتمويل الصغير يواجهون صعوبات تمويلية عند البدء بالمشروع، حيث أنّ فوائد القروض مرتفعة جداً، كما أنّ نسبة القرض تعتبر متدنية مقارنة بحجم القرض المطلوب، بالإضافة إلى مشكلات مستمرة في تسديد الأقساط المستحقة في مواعيدها، والإجراءات الروتينية والإدارية عند تقديم طلب القرض، والفترة الزمنية الطويلة للحصول على الموافقة لطلب القرض، وعدم كفاية فترات السداد، والتشدد في طلب الضمانات.

2- أظهرت النتائج أنّ التمويل الصغير لا يساهم كثيراً في تحسين ظروف المعيشة، حيث أنه لا يراعي البيئة الاقتصادية والاجتماعية للمقترض، وأنّ الضمانات الكبيرة ترهق المقترضين، كما أنّ دعم الحكومة للقرض الصغير معنوي وليس مادي، حيث لا تمثل القروض التي يحصل عليها المقترضون دعم حكومي مالي جيد.

3- أظهرت النتائج أنّ التمويل الصغير لا يساهم كثيراً في تشجيع المبادرة الفردية، حيث لم يتلقى المقترضين أي خدمات استشارية من مؤسسة التمويل، كما لم يتلقوا الدعم الفني من الهيئات الحكومية أو الأهلية، إلا أنّ المشروع الصغير يخضع للتقييم الفني والمالي، كما يخضع المقترضون لدورات تدريبية قبل الحصول على التمويل.

4- أظهرت النتائج أنّ التمويل الصغير لا يساهم كثيراً في زيادة فرص العمل، حيث أنه بالرغم من استعانة المقترضين بعدد من العمال لإنجاز العمل، إلا أنّ اعتمادهم على الأسر في إدارة المشروع وتنفيذه ما تزال ضعيفة.

ب- التوصيات:

1- تفعيل عمل ونشاط هيئة تنمية المشروعات الصغيرة في سورية ومنحها استقلالية خاصة أسوةً بما هو معمول به في أغلب دول العالم، تُعنى بتلك المشروعات من مرحلة التخطيط والتأسيس مروراً بمرحلة الإنتاج والتسويق، وذلك لتجاوز التقاطعات في الرؤى والبرامج والسياسات من قبل الجهات القائمة على تلك المشروعات، بالإضافة إلى إنشاء فروع للهيئة في كل محافظة من المحافظات السورية.

2- العمل على دعم وتشجيع إقامة المشاريع الصغيرة من خلال تطبيق عدة حوافز من ضمنها الإعفاءات الضريبية، وتسهيل إجراءات التسجيل والتراخيص، وتخفيض أسعار المياه والكهرباء.

3- العمل على تحسين بيئة الأعمال في سورية من خلال النهوض بنوعية القوانين والتشريعات المتعلقة بالاستثمار في القطاع الخاص، واتخاذ التدابير التي من شأنها أن تُخفّض من تكلفة الأعمال وتقليص عدد الإجراءات والوقت المقضي في التعامل مع الأجهزة الحكومية، وإصلاح الأسواق المالية بما يُسهّل عملية الحصول على التمويل وتوفير مصادر متعددة التمويل.

4- تأمين وإنشاء منافذ تسويقية، والعمل على إقامة المعارض الدولية لتعريف المستهلك المحلي والأجنبي بمنتجات المشروعات الصغيرة، واتباع الأساليب الحديثة في مجال التسويق لها عبر الدعاية والإعلان الإلكتروني وإجراء البحوث التسويقية خاصة في مجال دراسة الأسواق وأذواق المستهلكين.

5- اعتماد سياسة تجارية مشجعة للمشروعات الصغيرة من قبل الدولة تركز على حماية منتجات هذه المشروعات من المنافسة الأجنبية، ومنحها إعفاءات من الضرائب والرسوم.

6- اعتماد برنامج لتمويل وإقراض المستثمرين والعاملين في مجال الصناعات الصغيرة بشروط ميسرة للتسديد، بالشكل الذي يؤدي إلى الحصول على أفض إنتاجية وجود.

7- العمل على اعتماد التمويل للمشاريع الصغيرة بضمانة دراسة جدوى المشروع الاقتصادية بدل من استخدام الضمانات العقارية.

8- تشجيع وضع أنظمة خاصة للإقراض، من خلال الإيداع في المصارف الخاصة بزبائن قطاع المشاريع الصغيرة، حيث يستطيع الزبون الحصول على قرض معين بعد أن يودع مبلغاً من المال لفترة من الزمن.

9- ضرورة إيجاد آليات تساعد أصحاب المشاريع الصغيرة على تسديد الأقساط كمساعدتهم في شراء وتسويق منتجاتهم لضمان استمرارية مشاريعهم.

10- إجراء دراسات مستقبلية عن مؤسسات تمويل أخرى للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ودراسة الصعوبات التي تواجهها المشاريع الصغيرة والمتوسطة نتيجة ذلك.

المراجع:

1- أبو مغلي، عزام عزمي مسعود. *أثر تحليل السوق على جدوى إقامة المشروعات الاستثمارية الصغيرة- دراسة تحليلية على قطاع الخدمات في محافظة عمان*، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، 2007، 16.

2- إليا، ماركو، ترجمة فادي قطان، *التمويل متناهي الصغر نصوص وحالات دراسية*، مشروع تمبوس ميدا – التمويل متناهي الصغر في الجامعة، جامعة تورينو، ايطاليا، 2006، 7.

3- أيوب، رائدة. *الجدوى الاجتماعية للمشاريع المتناهية الصغر وتأثيراتها على النساء في الريف السوري*، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، قسم علم الاجتماع، جامعة كلمنس، 2010.

4- بتال، أحمد حسين. الراوي، محمد مزعل. علي، وسام حسين، *دور المصارف الخاصة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق*، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد4، العدد7، 2011، 48.

5- حسن، محمد كبير. سانشيز، بنيتو، *تحليل كفاءة مشروعات التمويل الأصغر في البلدان النامية*، المعهد المالي للشبكات بجامعة إنديانا، ترجمة (سنابل) شبكة التمويل الأصغر في الدول العربية، 2009، 3.

6- الحكيم، منير سليمان، *المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر: المضاربة الإسلامية أم الاقتراض*، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، العدد3، 2013، 55.

7- الخثلان، خالد بن عبدالله. النسور، إياد عبد الفتاح، *قياس كفاءة المشروعات الصغيرة الممولة من صندوق التنمية والتشغيل في الأردن*، الجامعة الأردنية، مجلة العلوم الإدارية، المجلد37، العدد2، 2010، 506.

8- زرقين، عبود، تعزيز *دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في السياسة الصناعية الجزائرية*، بحوث اقتصادية عربية، العدد42، 2008، 108.

9- السبئي، صادق أحمد عبد الله. *دور مؤسسات وبرامج التمويل الصغير في تمويل وتنمية المشروعات الصغيرة: دراسة تحليلية للتجربة اليمنية للفترة 2009-2014*، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 17، العدد الثاني، 2016، 104-123.

10- السعيد، بربيش. *رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر: دراسة حالة شركة sofinance*، مجلة الباحث، العدد5، 2007، 7.

11- سلمان، ميساء. *الأثر التنموي للمشروعات الصغيرة الممولة في ظل استراتيجية التنمية: دراسة تطبيقية على المشروعات الممولة من قبل هيئة التشغيل وتنمية المشروعات في الجمهورية العربية السورية*، دمشق، 2009، 11.

12- سيجاب، *دليل التنظيم والإشراف للتمويل الأصغر – الإرشادات المتفق عليها*، 2012، المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء cgap، المصرف الدولي، 2012، 4.

13- عاشور، يوسف حسين، *العوامل المؤثرة في قرار منح الائتمان في مشروعات التمويل الأصغر في قطاع غزة*، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية في غزة، 2010، 37.

14- الكبيسي، صلاح الدين عواد كريم؛ عباس، ايناس خضير. *دور رأس المال الفكري في إداء المشروعات الصغيرة والمتوسطة بحث ميداني في المشروعات الصغيرة والمتوسطة في بغداد*، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد18، العدد69، بدون سنة نشر، 51.

15- مجلس النقد والتسليف، *التعليمات التنفيذية للمرسوم التشريعي رقم/15/* لعام 2007، سورية، 9.

16- مركز دمشق للأبحاث والدراسات. *المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سورية مشكلة تمويل أم تنظيم*، دمشق، 2016.

17- النداوي، خضير عباس. *الصناعات الصغيرة في العراق بعد 2003 الواقع والتحديات*، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد13، العدد3، 2011، 104.

18- نعيم. حسين شريف. *مؤسسات التمويل الخاصة ودورها في تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة في العراق*، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (23)، العدد (88)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2016، 303-326.

19- Crepon, B., Devoto, F., *Dufio, E., Parentte, W., Estimating the Impact of Microcredit on Those who take It Up Evidence from a Randomize Experiment in Morocco*. National Bureau of Economic Research (NBER), NBER Working Paper No.20144, Cambridge, USA.